عمر والحكومة العصرية

من الحقائق التى لا يحسن أن تغيب عنا ونحن نقدر الأبطال من ولاة العصور الغابرة أنهم أبناء عصورهم وليسوا أبناء عصورنا، وأننا مطالبون بأن نفهمهم فى زمانهم وليسوا هم مطالبون بأن فى زماننا، وأن الرجل الذى يصنع فى عصره خير ما يصنع فيه هو القدوة التى يقتدى بها أبناء كل جيل، ولا حاجة به إلى اقتداء بنا، ولا أن يشق حجاب الغيب لينظر إلينا ويعمل ما يوافقنا ويرضينا.

ويحسن بنا أن نذكر مع هذا أن أشكال الحكومات بمرتبة دون مرتبة المبادئ التى تقوم عليها، وأن المبادئ التى تقوم عليها، وأن المبادئ التى تقوم عليها بمرتبة دون مرتبة الروح الإنسانى الذى ينبغى أن يعمها ويتخللها، لأن المبدأ يعينه أن يخلو الروح الإنسانى، ولا يغيب الروح الإنسانى أن يخالف المبدأ فى بعض الأحيان. . فالملكية والجمهورية شكلان من أشكال الحكومة قد يقومان على مبدأ واحد من الحكومة الشعبية أو الديمقراطية، ولكن العدل والحرية هما الروح الإنسانى المقدم على المبدأ وعلى الشكل معًا، لأن فقد المبدأ والشكل لا يضيرنا إذا وجدنا العدل والحرية. أما فقدان العدل والحرية فهو الذى يصير ولو توافرت المبادئ والأشكال.

فإذا عرفنا العدل بروحه ولبابه فلا ضير عليه أن تنكره مبادئ الثورة الفرنسية، أو مبادئ الوثيقة الكبرى فى البلاد الإنجليزية، أو مبادئ الدستور الأمريكى فى أيام آباء الدستور هناك، أو مبدأ من المبادئ التى لا تنى تتجدد وتتغير كائنا ما كان.

ويحسن بنا أن نسأل أنفسنا كلما أعجبنا بعظيم من عظماء العصور الحديثة: ماذا كان هذا العظيم صانعًا لو نشأ فى القرن الأول للهجرة مثلا أو القرن الأول للميلاد؟ أكان يصنع فيه ما هو "عصرى" فى زماننا، أو يصنع فيه ما هو فى ذلك الزمان؟ فيما لا مراء فيه أنه يخالف عمله فى زماننا ولا

يخالف عمله فى زمانه الذى نشأ فيه، ولا ملامة عليه فيما خالف وفيما وافق، بل اللوم علينا نحن إذ ننتظر مالا ينتظر، ونقيس على غير قياس.

وإلى جانب هذا كله ينبغى أن نذكر ولا ننسى أن عصرنا ليس بخير العصور! وأننا لو ملكنا فى كثير من الأمور لبدلناه، وأننا لا نتفق على استحسان الحسن ولا استقباح القبيح فيه، وأن الفارق الأكبر بينه وبين العصور الأخرى إنما هو فرق الألفة والاستغراب، فعصرنا مألوف لنا وسائر العصور مستغربة فى أنظارنا، وكثيراً ما يكون الاستغراب عرضيًا سخيفًا متعلقًا بالمظاهر والأزياء دون الجواهر وحقائق الأشياء.

أذكر من العصور التى رأيتها فى الصحف الأوربية ولا أنساها - صورة جامعة لبعض المشهورين والمشهورات فى أزياء عصرنا وأزياء العصور السابقة على اختلافها. عرضتها الصحيفة وأحسبها كتبت تحتها: هل تعرف هؤلاء لو مروا بك فى الطريق؟

فإذا تأملت الصورة رأيت فيها يوليوس قيصر فى القبعة الطويلة وكسوة السهرة السوداء، ورأيت كليوباترة فى زى الباريسية العصرية، ثم رأيت أميراً من أمراء هذا الزمن وحكيمًا من حكمائه على نمط التى حفظت لقياصرة الرومان وحكماء اليونان. فإذا بك تستغرب ما تألف ما تستغرب.. وكأنك على استعداد أن تحادث يوليوس قيصر حديثك للرجل الذى يفهمك وتفهمه من الكلمة الأولى، وعلى حذر أن تقارب الرجل الذى مثلته لك الصورة فى زى الأقدمين المخالفين لك فى العقيدة والشارة والذوق ونمط التفكير والنظر إلى الأشياء.

هذه صورة نشرت يومئذ للتسلية والفكاهة، ولكنها خليقة أن تعلمنا الكثير، وأن تصحح لنا مقاييس المقابلة والتقدير بين كل عصر سابق وعصر أخير.

ونحن - إذ ننظر إلى أعمال بن الخطاب نقيسها إلى نظام الحكم فى زماننا - واجدون فيها كثيراً من المستغربات التى تتحول بيننا وبين تقديرها الصحيح للوهلة الأولى. ولكننا لا نلبث أن نرفع القشرة وننفذ إلى اللباب حتى تزول الغرابة ونرى فى مكانها الحق الخالد الذى تتغير العصور ولا يتغير، بل نرى فى مكانها أحياناً ما يصلح كل الصلاحية للتفسير حتى بمبادئ هذا العصر الأخير.

خذ مثلا أنه - وهو أقدر المالكين فى عصره - كان يقنع بالكفاف ويلبس الكساء الغليظ ويهنأ إبل الصدقة - أى يداويها بالقطران - ويراه رسل الملوك وهو نائم الغليظ ويهنأ الصدقة - أى يداويها بالقطران - ويراه رسل الملوك وهو نائم على الأرض نومة الفقير المدقع. وتعرض له المخاضة[1] هو داخل إلى الشام فيزل عن غيره ويخلع خفية ويخوض الماء ومعه بعيره، ويسافر مع خادمه فيساوى بينهما فى المأكل والمركب والكساء.

حاكم من حكماء العصر الحديث لا يصنع هذا ولا يطالب بأن يصنعه، وهو وأبناء العصر الحديث على حق فيما ارتسموه لأنفسهم من السمت[2] والشارة، لأن حاكم الأمة إلى المهابة بين قومه وغيرهم من الأقوام، وهذا حسن مشكور.

ولكن هذه وجهتنا نحن فى هذا، فما هى وجهة عمر فيه؟

وهذه حجتنا نحن فيما ارتسمنا، فما هى حجة عمر فيما ارتسم؟

إننا إذا عقدنا المقارنة بين الوجهتين والحجتين ألفيناه فى غنى عن وجهتنا وحجتنا، وأنه كان يصل إلى الغاية التى نرومها نحن من طريق أقوم وأنفذ من الطريق الذى توخيناه. فكان يعيش عيشة الفقراء وأمته وأمم أعدائه أهيب له مما تهاب التيجان فى القصور.

---

(١) المخاضة: موضع الماء بحوزة الناس مشاة وركبانا.

(٢) السمت: الهيئة.

وكان عمل الرجل تثبيت سلطان وتثبيت عقيدة هى أساس الحكم قبل كل أساس، فكانت عيشته الفقيرة أعون له على تثبيت العقيدة، ثم لا غضاضة فيها على السلطان.

وكان يدين بهذه العيشة ولا يأبى على غيره أن يخالفها، ويقنع باليسير الحق الكثير لمن يستحقه على تفاوت فى المآثر والأعمال. فلما ندب أبا عبيدة لتوزيع الطعام فى عام المجاعة أعطاه ألف دينار عليه فى قبولها، ولما قسم الولايات جعل لكل وال كفاء[1] عمله من أجر وطعام مكفولا له مع عطائه الذى يعطاه كسائر المسلمين. وهو الذى خالف أبا بكر فى التسوية بين الأعطية لعلمه بتفاوت الحقوق، فقال له: أتسوى بين من هاجر الهجرتين وصلى إلى القبلتين وبين من أسلم عام الفتح خوف السيف؟ أتجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه؟ ولقد ظل كلاهما على رأيه حتى قام عمر بالخلافة فأخذ بمذهب التفضيل وتوفيه العطاء حسب الحقوق. أما المهابة فمن افتقر من الولاة إلى المظهر فيها لم يمنعه عمر ولم يوجب عليه أن يقتدى به فى خصاصته[2] وشظفه، فله من ذاك ما تقضى به مصلحة الدولة حيث كان.

وبهذا يكون الحاكم عمر بن الخطاب قد أدى "الواجب الحكومى" على الوجه الأقوم، فلا سبيل لأحد أن يؤاخذه فيه بقياس حديث أو بقياس قديم.

فإذا بقى أن نستدل بتشديده فى المعيشة على تفكيره أو خلقه فما هى الدلالة التى تدل عليها؟ هل يدل هذا التشديد فى محاسبة النفس على شىء يعاب؟ هلى هو أدنى إلى النقص أو أدنى إلى الرجحان؟

إن أناسًا يشددون على أنفسهم عن كزازة[3] فى الطبع وضيق

---

(١) كفاء عمله: أى يكافئ عمله ويحازيه.

(٢) الخصاصة: الفقر.

(٣) الكزازة: الانقباض، والمراد التزمت والجمود.

الحظيرة[1] وعجز عن ملابسة الدنيا، وهذه نقائص تعاب فى مقياس الفكر والأخلاق.

ولكن هل كانت خليقة عمر بن الخطاب خليقة المرعب المتوجس العاجز الذى يرجع الظشف عنده إلى العجز عن ملابسة الدنيا؟

أعجل حملة أخلاقه على أن الخلق الذى ألزمه حياه الشظف إنما هو خلق قوى يروض صاحبه على ما يريد، وليس بخلق ضعيف يجفل من التصرف والتلكيف إجفال العجز والرهبة والوسواس.

وفى "طبيعة الجندى" التى قدمنا الكلام فيها بعض التفسير لنظرته فى حساب نفسه، وفى الموقف الذى اختار أن يقفه بين يدى الله. فهو يعلم أن الله شديد الحساب وأن الله رحيم، ولكن الجندى القوى إذا وقف بين يدى مولاه جعل تعويله على الوفاء بالأمر وقضاء الواجب فى أدق تفاصيله، ولم يجعل معوله الوحيد على طلب الرحمة والصفح عن الخطيئة. فإن جاءه الصفح من مولاه فليس هذا بمعفيه أمام نفسه من استقصاء الحساب ولو جار عليها. فأكرم لطبيعته الحادة القوية أن يجور على نفسه من أن يترخص فى إعطائها ثم يتعرض للصفح والغفران.

وكان وفاؤه لحق الصدقة كوفائه لحق الله سببًا من أسباب هذا الشطف الذى عاش عليه بعد النبى وخليفته الأول، فقد أبى له وفاؤه أن يعيش خيرًا مما عاش، وأن يستبيح - وقد صار الأمر إليه - حظا لم يستبيحاه، وكثيرًا ما توسل إليه خاصته أن يشفق على نفسه، وأقنعوه أنه أدنى إلى إقناعه، وهو أن يتوسع فى العيش ليكون ذلك أقوى له على الحق، فكان يقول لهم: "قد علمت نصحكم. ولكنى تركت صاحبى على جادة[2]، فإن تركت جادتهما

---

(١) ضيق الحظيرة: الحظيرة مأوى الماشية، والمراد "ضيق الأفق".

(٢) الجادة: وسط الطريق، والمقصود طريق رسول الله ﷺ وصاحبه أبى بكر.

لم أدركهما فى المنزل[1]»، وكلنا نصح له ذووه ومنهم بنته حفصة أن يستكثر من الطعام الطيب والنعمة السائغة سألها: كم كان نصيب النبى من هذا أو من ذاك، وأنت تعرفين نصيبه؟

فيكون السؤال هو الجواب.

ثم كانت رغبته فى إقامة الحجة على ولاته وعماله سببًا آخر من أسباب شظفه وقناعته بالقليل. فقد يستحى أحدهم أن يخون ليغنى وخليقته قانع لا يطمع فى أكثر من الكفاف.

وما كان عمر بالذى يجهل ما عرفه الناس من مروءة "الأبهة والوجاهة" وهو الذى يعلم ما جهلوه، ولكنه كان غنيًا عنها إيثارًا لغيرها مما هو أرفع منها وأدل على المروءة فى حقيقتها. فكان يقول: "المروءة مر مروءتان: مرورءة ظاهرة ومروءة باطنة، فالمروءة الظاهرة الرياش، والمروءة الباطنة العفاف".

فهو من جملة أحواله يفرض الشظف على نفسه لأن قوته الخلقية تستطيع أن نريد فتفعل، وتستسهل الحد الذى يصعب على غيرها. ففيها رجحان يكبره العقل والخلق، وليس فيها نقص يعاب بمقياس التفكير أو مقياس الأخلاق.

إنما كان الرجل يحاسب غيره فيعطيه حقه فى غير نحس ولا حرج، ويحاسب نفسه فيؤثر الشدة ليقطع الشك ويدرأ الشبهة[2] ويقتدى بصاحبيه، ويترك القدوة المثلى لمن يليه، فلا سبيل عليه ليباحث فى نظم الحكم ولا لباحث فى معانى الأخلاق. على أن عصورنا الحديثة تستغرب الشظف من عمر وهى تهلل لملوكها وتكبر لهم حين يستنون لأنفسهم فى بعض أوقات الضيق والمحنة، وهى الأوقات التى يتنبه فيها شعور الرعية للفارق بينها وبين

---

(٤) المنزل: المنزلة والمكانة.

(٢) يدرأ الشبهة: يدفعها ويبعدها.

راعيها فى المعيشة والتكليف. وأكثر ما يكون ذلك فى أوقات المجاعات والحروب وشح المئونة على الإجمال.

ففى الحروب الأخيرة تجاوبت الصحف بالثناء على الملوك الذين راضوا أنفسهم وراضوا أسرهم وحاشيتهم معهم على جراية الحرب التى تواجبها ضرورات التموين، وعدوا من مفاخر الملوك أنهم لا يأكلون إلا ما تأكله شعوبهم، وأنهم لا يرون لهم عزة فى الترف الذى يعز على رعيتهم[1]، فاقتدوا بعمر فيما أوجبه على نفسه عام القحط[2] وعلمتهم الشدة كيف ينفذون إلى الواجب الإنسانى من وراء زخارف الحضارة الحديثة.

وشىء آخر يستغربه العصريون فى نظام حكومة عمر وإن كانوا ليتمنون مثله لو استطاعوه، ونعنى به طريقته فى محاسبة الولاة والعمال سواء لتحقيق العدل أو لتحقيق الأمانة.

فكان يجزى الوالى جزاء المثل عن كل مظلمة وقعت على أحد رعاياه، ويأخذ الوالى بسيئات أبنائه وذويه إن أساءوا وهم مستطيلون[3] بما للولاية من حول وجاه.

وكان يحصى أموال الولاة ثم يستصفى عليها ما زاد عليها كلما فشت[4] لهم فايشة من النعمة لا يخبرونه بمصدرها.

وفى هذا وذاك ضمان للعدل والأمانة يستغربه العصريون لأنهم لا يألفونه طرائق الحكومات العصرية.

ولكن أتراهم يستغربونه لأنه غير حسن أو لأنه غير مستطاع؟

---

(١) يعز على رعيتهم: يصعب عليهم تحقيقه.

(٢) عام القحط أو عام المجاعة، وقد سبقت الإشارة إليه.

(٣) مستطيلون: أى معتزون بسلطانهم وجاههم.

(٤) فشت لهم فاشية من النعمة: زاعت وانتشرت، والفاشية كل شىء منتشر من المال كالغنم والإبل وغيرها.

بل لأنه غير مستطاع ولا ريب، أو لأن الحكومات العصرية لا تملك أن تتحراه وتنصف فى تنفيذه[1].

أما أنه حسن فلا شك فى حسنه ولا فى أنه أحسن من نظاره بين النظم العصرية، لأن حكومات العصر الحديث قى تحمى الوالى وإن ظلم واعتدى فلا تسمح بمقاضاته إلا بإذن منها! وقد تحميه مرة أخرى بالإحالة إلى الثقة بالوزارة ومنع المناقشة فى عمله، لأنها هى المختصة بمناقشته فيه، وتعتذر فى الحالتين بعذر المحافظة على نظام الدولة أن يهدده ما يهدد مراكز الحكام، ولم يكن عمر يخشى هذا الخطر لأنه أقوى منه، فله هو الحق وعلى النظم العصرية الملام.

أما الطريقة العصرية فى ضمان أمانة الحكام فهى أن تحرم عليهم الدساتير مباشرة الأعمال فى الشركات وما إليها، ثم هى لا تأخذ منهم درهمًا ولو دخلوا الخدمة صفر اليدين وخرجوا منها بالضياع والقصور والأموال. فمن استغرب الطرائق العمرية فى هذا الباب فليستغربها ما شاء وهو يعلم أن الغرابة ليست بعيب، وأن المألوف هو المعيب إن قصر عن الغرض المطلوب.

وما عدا هذا من اختلاف بين العهدين فقلما يعدو اختلاف الأسماء وتغيير العناوين، وقل أن ينفذ إلى ما وراء القشور. وهذه بعض الشواهد التى تقرب أسباب النظر إلى حقيقة هذا الاختلاف. مر عمر فى سوق المدينة فرأى إياسا بن سلمة معترضًا فى طريق ضيق فخففه بالدرة وقال له: "أمط عن الطريق ى ابن سلمة!"[2].

ثم دار الحول[3] ولقبه فى السوق فسأله: أردت الحج هذا العام؟ وقال:

---

(١) تحاول الحكومات على عهدنا أن تتحراه بما تستطيع من وسائل. وقانون "الكسب غير المشروع" ضرب من هذا الصنيع.

(٢) أمد عن الطريق: تنح وأفسح. (٣) دار الحول: انقضى عام.

نعم يا أمير المؤمنين، فأخذه بيده حتى دخل البيت وأعطاه ستمائة درهم وقال له: يا ابن سلمة! استعن بهذه، واعلم أنها من الخفقة التى خفقت كبها عام أول! . . قال إياس: يا أمير المؤمنين ما ذكرتها حتى ذكرتنيها. فأجبه عمر: أنا والله ما نسيتها.

فالنظم العصرية تحار فى وضع هذه الحادثة فى باب من أبوابها المرتبة حسب الوظائف والأوامر والمراجعات.

ولكن ماذا يصنع جندى المرور فى عصرنا إذا شاء أن يميط الطريق ويفض الزحام؟ وماذا تصنع المحاكم فى تعويض من أصابه الضرب بغير ضرورة؟

إن جندى المرور ليضرب بالدرة وبما هو أقسى منها، وإن المحاكم لتعوض المضروب بشىء من مال الدولة عن خطأ الجند والموظفين. وعمر قد عوض الرجل من ماله كما يؤخذ من قول ابن سلمة أنه ذهب به إلى بيته، فإن لم يكن هذا المبلغ من مال عمر وكان من خزانة الدولة فقد غرم عمر كل دين عليه قبل موته، ولم يفارق الدنيا إلا على ضمان وثيق أن يعاد كل درهم من دينه إلى ذويه، وقد يكون الخطأ يومئذ فى الحساب لا فى تصرف عمر بن الخطاب.

ورأى عمر امرأة فى زى استغربه فسأل عنها فقيل له إنها الأمة فلانة! فضربها بالدرة ضربات وهو يقول لها: بالكعاء! أتشبهين بالحرائر[1]؟

وهنا مجال واسع للحذلقة العصرية فى الكلام على "الحرية الشخصية" وعلى حق من يشاء أن يلبس ما يشاء ويسير حيث يشاء.

ولكن ماذا تصنع الحضارة العصرية المربيات اللاتى يتنكرن بأزياء الحرائر ويأوين إلى البيوت فى أحيائهن ويخرجن معهن إلى الطريق؟ وبماذا يختلف شأن النساء المربيات من شأن الإماء فى زمن كن فيه متهمات الأعراض؟

---

(١) الحرائر: الأمة ضد الحرة والجمع أماء، والحرائر جمع حرة، واللكعاء الحمقاء.

ورأى عمر رجلا يتبخر ويمشى مشية قبيحة لا تليق بالرجال، فأمره أن يتركها فأبى وزعم أنه لا يطيق تركها فجلده. وعاد بعد لده إلى التبخير فجلده مرة أخرى ثم مضت أيام وجاءه الرجل وقد ترك تلك المشية القبيحة ودعا له: جزاك الله خيراً يا أمير المؤمنين. إن كان إلا شيطانًا[1] أذهبه الله بك.

الحرية الشخصية مرة أخرى!

غير أن عمر فى عقوبته فى هذه إنما كان يعاقب على أمر نهى عنه القرآن وليس له أن يبيحه بحال، فهو قانون يعرفه من أوقع العقاب ومن وقع عليه ومن شهدوه وأقروه، وكلهم يأبى أن يمشى فى الأرض مرحًا ويعدها من قبائح الآداب.

ولكننا فى العصر الحديث نقسم النواهى والأوامر إلى قسم يحاسب عليه القانون وقسم يحاسب عليه العرف المأثور. وعقاب العرف حتى الأمة وليس بحق الحكومة والقضاء.

وحجة العصر الحديث أن العقاب القانونى هنا غير منصوص عليه وليس النص عليه بمستطاع، وربما فتح الباب للأغراض والأهواء واستبداد الحاكمين إذا استطيع.

وعندنا أن حجة العصر الحديث فى هذا ناهضة لاشك فى صدقها، ولكنها إن نهضت فإنما تنهض على العصر الحديث ولا تنهض على عمر ولا على من وثقوا بعدله وأسلموه زمام العرف والقضاء على السواء. فماذا لو استطاع العرف فى عصرنا أن يحاسب الناس بالحبس والجلد والغرامة على رذائل الذوق وقبائح الآداب دون أن يخطئ أو يجور؟ أيأبى الإصلاح وهو آمن عقباه؟ إن أباه فليس صوابه فى إبائه بأكبر من صواب عمر فى تقريره، وليس على عمر ولا على رعيته جناح أن يطمئنوا إلى عدل يعيينا أن نطمئن إلى مثله.

---

(١) أن كان إلا شيطانًا: أى ما كان إلا شيطانًا.

وقد تقدم أن مر غضب على الخطيئة لهجائه الناس ونهاه أن يهجوا أحدا فضرع إليه الرجل وقال: إذن أموت ويموت عيالى من الجوع، فأنذره ليقطعن لسانه!.. ثم عطف عليه فساومه على ترك الهجاء بثلاثة آلاف درهم، فسلم النسا من لسانه واستغنى عن هذه الصناعة ما عاش عمر ثم إليها بعد موته.

إن أمين الحساب فى خزائن الدول الحديثة يحار فى أى باب من أبواب المصروفات يضع هذه الدراهم التى اشترى بها هجاء الخطيئة، ولكنه لا يحار طويلا حتى يذكر باب الدعوة وما تنفقه الدول من الملايين للثناء والهجاء، فيضعها هنالك وهو أهدأ ضميراً مما وضع فى الباب كله، لأنه مال تنتفع به الرعية وتنتفع به الأخلاق، ولا نفع فيه لذوات الحاكمين.

ولنضرب أمثله من طراز آخر على الطريقة العمرية التى يستغربها العصريون وهم مخطئون فى استغرابها أو قادرون على النظر إليها كما ينظرون إلى المألوفات لو أطلقوا عقولهم من عقال الصيغ والأشكال ونفذوا من ورائها إلى الجواهر والأصول.

كان عمر يعس فى المدينة فسمع صوت رجل وامرأة فى بيت، فتسور الحائط فإذا رجل وامرأة عندهما زق خمر[1]. فقال: يا عدو الله! أكنت ترى أن الله يسترك وأنت على معصية؟ فقال الرجل: يا أمير المؤمنين: أنا عصيت الله فى واحدة وأنت فى ثلاث، فالله يقول: "ولا تجسسوا" وأن تجسست علينا، والله يقول: "وأتوا البيوت من أبوابها" وأنت صعدت من الجدار ونزلت منه، والله يقول: "ولا تدخلوا بيوتًا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها"، وأنت لم تفعل ذلك.. فقال عمر: هل عندك من خير إن عفوت عنك؟ قال نعم، والله لا أعود. فقال: اذهب فقد عفوت عنك.

ما أسرع ما تقول الحذلقة العصرية وهى مستريحة البال: هذه بدوات[2]

---

(١) الزق: السقاء (الإناء).

(٢) البدوات: جمل بداة وهى الرأى الذى يسنح.

البادية فى حكمها. تجسس ثم محاجة جدلية، ثم نزول عن عقاب. وهى "طريقة تعوزها الإجراءات الرسمية" التى نحن عليها حريصون وبها جد فخورين!..

لكن ما القول فى مطابقة هذه الطريقة كل المطابقة لما يجرى عليه النظام الحديث فى إجراءاته الرسمية بغير استثناء؟

فالدساتير الحرة تمنع الرقابة وفض الرسائل واستباحة الأسرار.. والحكومات مع هذا المنع الدستورى تضطر إلى استطلاع الأحوال واتقاء الجرائم بمراقبة المتهمين وذوى الشبهات. فإذا اتفق فى حادث من الحوادث أنها استباحت سراً يدل على جريمة محظورة فماذا يكون من سير الإجراءات الرسمية؟ يكون ما كان من عمر فى الحادث الذى رويناه بغير اختلاف.. فالقضاء لا يأخذ بدليل يمنعه الدستور، ولا تثبت عنده الجريمة إلا بدليل مشروع، والحكومة تضطر هنا إلى السكوت ومتابعة الحالة حتى تسفر عن بينة يجوز لها أن تعتمد عليها أمام القضاء. وهى فيما تصنع من هذا القبيل أعجز من عمر فيما صنع، لأنه جعل الاستطلاع سبيلا إلى العظة والتوبة، واستغنى عن الإجراءات الرسمية التى نحن عليها حريصون وبها جد فخورين!

ونقترب من حادث تطول فيه لألسنة العصرية أبعد مما طالت فى شتى الحوادث التى قدمناها، ونعنى كتابه الذى خاطب به النبيل يوم قيل له إنه أمسك عن الفيضان.

وقد زعم المؤرخون أن أهل مصر ذهبوا إلى عمرو بن العاص فى شهر بؤونة فأخبروه أن للنيل عندهم سنة قديمة إلا بها، وهى "أنهم إذا كانت ليلة ثلاث عشرة من هذا الشهر عمدوا إلى جارية بكر بين أبويها فحملوا عليها من الحلى والثياب أفضل ما يكون ثم ألقوا بها فى النيل".. فلم يجبهم عمرو إلى ما سألوه وقال لهم: هذا لا يكون فى الإسلام، وإن الإسلام يهدم ما كان قبله. فأقاموا بؤونة. وأبيب ومسرى لا يجرى فيها النيل قليلا ولا كثيراً، ثم

رفع عمرو الخبر إلى عمر فاستصوب ما صنع وكتب له: إنى بعثت إليه بورقة مع كتابى هذا فألقها فى النيل. وفى الورقة كتاب يخاطب به النيل يقول فيه: "من عبد الله عمر إلى نيل مصر. أما بعد فإن كنت تجرى من قلبك فلا تجُر، وإن كنت ترى من قبل الله فتسأل الله أن يجريك".

قال رواة هذه القصة: إن عمـراً ألقى بالورقة فى النيل قبل يوم الصليب بشهر وقد تهيأ أهل مصر للجلاء والخروج، فأصبحوا يوم الصليب وقد أجراه الله ستة عشر ذراعًا[1]، واستراحوا من ضحاياه فى ذلك العام وفيما بعده من الأعوام.

والرواية على علاتهـا قابلة للشك فى غيـر موضع عند مضـاهاتها على التـاريخ. وقد يكون الواقع منهـا - إن وقعت - دون مـا رواه الرواة بكثـير. ولتكن على هذا صحـيحة بحـذافيرها، فـما هى الغضـاضة فيـها على العلم الحديث، ولا نقول على العقل "البدوى" قبل نيف وألف سنة؟

إن عمر لم يجـد أهل مصر فى فيضـانهم على القناطر والسدود وفنون الهندسة فـأبى عليهم أن يعولـوا عليها، ولكنه وجـدهم معولين على خـرافة يعافيـها العقل والشعور فأنكرها وحق لـه أن ينكرها، ولم يقل لهم أن ورقته الملقاة فى النيل وهى التى تجريه، بل قال أن النيل ليجرى بغير تلك السنة التى استنوها له وبغير القربان الذى يقتـربون به إليه، وليس فى هذه القصة كلها ما يستغرب من حاكم عصرى مؤمن بالله منكر للخرافات. فورقة عمر أقرب إلى العقل فى زمـاننا هذا من الكؤوس والقوارير التى تكسر فى الأنهـار عند فتح قناطرها وجسورها، وأقـرب إلى العقل من البخور الذى يحـترق فى البيع[2] والهياكل جلبًا للفيضان واستغاثة بالسماء.

---

(١) ذراع القياس تؤنث كثيراً وتذكر قليلا.

(٢) البيع: الكنائس.

ونحن لا نعرض لهذه الأشتات من طريقة عمر فى حكومته لأنها هنات تلجئ المعجب به إلى دفاع وتسويغ، وليس فى كل هذه الأشتات وأشباهها ما يلجئ عمر ولا المعجبين به إلى دفاع أو تسويغ.

وإنما عرضنا لها توسعة الأفق النظر إلى العظمة الإنسانية فى مختلف أزمانها، واستخفافًا بالغرائب التى تخلفها العادة العارضة لعبادها، ثم هى لا تستحق من هوائها أن نخسر من أجلها شعورنا بعظمة الإنسان وأنها لأنفس ما نصونه ونعتز به فى جميع الأزمان.

عدل عمر نخسره لأنه كان يقضى فيه بغير "استئمارة" مدموغة ينص عليها قانون لمرافعات! أو لأنه كان يقضى فيه على غير "الإجراءات العصرية" فى مواجهة الحقوق الشخصية! أو لأنه كان يقضى فيه قضاء يختلف الفقهاء فى عنوانه وفى الرف الذى يضعونه بين رفوف الأضابير!

يا لها من حماقة تخجل العصر الحديث! تخجله وهو واقف بين العصور يتطاول عليها بتسخيف الحماقات وإدحاض الخرافات.